

حوار العرب

مارس 2005

محور "الإصلاح العثماني"

الإصلاح العثماني – الدوافع والأبعاد

د. رعوف عباس، رئيس جمعية الدراسات التاريخية المصرية

جاء الإصلاح العثماني مبتسرا يعالج أعراض التخلف، من دون أن يضع يده على أسس الداء، وكان التحدي الخارجي، لا الرغبة الحقيقية في الإصلاح الداخلي، وراء ما اتخذ من إجراءات لتحقيق هذه الغاية.

تعد الدولة العثمانية آخر الإمبراطوريات الإسلامية، وتعود نواتها إلى القرن الثالث عشر الميلادي، وامتد بها الأجل إلى مطلع العقد الثالث من القرن العشرين، فكانت بذلك من إمبراطوريات العصور الوسطى التي زامنت التحولات التي شهدتها أوروبا في العصر الحديث، منذ عصر النهضة حتى عصر الإمبريالية، بما صاحب ذلك من تداعي الإقطاع أمام تطور الرأسمالية بمختلف مراحلها وتطور الأفكار من الإصلاح الديني إلى العلمانية والليبرالية.

عاصرت الدولة العثمانية تلك التطورات التي كان لها انعكاسها السلبي عليها، فبعدها كانت قوة عسكرية تحسب لها أوروبا ألف حساب منذ أن أجهزت على ما تبقى من الدولة البيزنطية، واتخذت من القسطنطينية عاصمة لها، واجتاحت البلقان كله وأخضعت لحكمها، وضمت شبه جزيرة القرم والأراضي الواقعة شمال البحر الأسود وشمال شرقه، حتى كاد ذلك البحر يتحول إلى بحيرة عثمانية، وزحفت قواتها إلى وسط أوروبا حتى بلغت أسوار فيينا في العقد قبل الأخير من القرن السابع عشر بعد ذلك كله أصبحت الدولة العثمانية عاجزة عن صد موجات رد الفعل الأوربي، فتآكلت أملاكها شمال البحر الأسود أمام توسع روسيا في الإتجاه نحو ذلك البحر، وخرجت من حظيرتها بلاد البلقان الواحدة تلو الأخرى بسبب ضغوط القوى الأوروبية الصاعدة.

الطابع الإقطاعي للدولة

وحتى تدرأ الدولة العثمانية تلك الأخطار عن نفسها، لجأت إلى إبرام معاهدات تجارية مع بعض الدول الأوروبية التي التمسست عونها ضد دول أوروبية أخرى استخدمت تلك المعاهدات واستغلته لتتخذ أبعادا قانونية، استخدمتها تلك الدول لمد حمايتها إلى الطوائف المسيحية من رعايا الدولة العثمانية. ومع استمرار ضعف الدولة وعجزها عن حماية أراضيها، اتسع نطاق الدول الأوروبية التي حصلت على تلك "الامتيازات" التي منحها مزايا تفضيلية في التجارة، وأعفت نشاطها التجاري (تقريبا) من الضرائب، وأعطتها صلاحيات قانونية وقضائية في ولايات الدولة العثمانية حصلت منها على ما يشبه وضع "الدولة داخل الدولة" وبخاصة عندما نصبت نفسها حامية لرعايا الدولة من المسيحيين، فادعت بريطانيا حق حماية البروتستانت، وفرنسا حق حماية الكاثوليك، وروسيا حق حماسة الأرثوذكس.

وكان الطابع الإقطاعي للدولة العثمانية، وارتباط قوتها العسكرية التقليدية بالنظام الإقطاعي مسئولين -إلى حد كبير- عن ضعف النظام السياسي للدولة، وعن إعاقة فرص التطور الطبيعي لرأس المال التجاري في الإتجاه نحو المرحلة الصناعية، بسبب استنزاف النظام الإقطاعي لجانب كبير مما حققه رأس المال التجاري من مكاسب، عن طريق تعدد الضرائب والغلو في تقديرها، وملاحقه كبار التجار بطلب الإقتراض، وتعريضهم للمصادرة. هذه العوامل كلها، أجهضت الفرص العديدة التي أتاحت لتحقيق تراكم رأس المال بالقدر الذي كاد يحقق تغيرا نوعيا في قوى الإنتاج، من حيث تتجير الزراعة والاستثمار في الإنتاج الصناعي، وظهور إرهاصات

التوسع فى الإنتاج، بما يرتبط به من تقسيم العمل فى صناعات زاد الطلب عليها فى السوق كالمنسوجات والسكر وغيرها. ومن ثم ظل الإقتصاد فى أغلبه إقطاعيا زراعيًا ريعيا، وجاء التوسع الغربى فى أواخر القرن الثامن عشر والعقود الأولى من القرن التاسع عشر ليكرس تجميد قوى الإنتاج وعلاقاته فى الدولة العثمانية عند الحد الذى بلغته فى ذلك العصر .

حقا حاولت بعض ولايات الدولة العثمانية أن تكسر الطوق، وتشق لنفسها طريقا للتنمية الحديثة مثل مصر فى عهد محمد على، فى النصف الأول من القرن التاسع عشر، وفى عهد إسماعيل، وكذلك تونس فى النصف الثانى من القرن نفسه. ولكنها تجارب لم تتح لها فرصة النمو الذاتى حتى توتى أكلها، لارتباطها بمشروعات سياسية لحكامها سقطت مع سقوط تلك المشروعات، وأجهز التدخل الأجنبى على إمكانيات تكرارها فكانت اتفاقية التجارة الحرة التى فتحت أسواق الدولة العثمانية على مصراعها أمام التجارة الأوربية (بالطه ليمان 1839) ثم آليات الإتمان التى أوقعت الدولة العثمانية ومصر وتونس فى فخ الديون ثم الهيمنة الأجنبية.

تلك كانت الظروف التى جعلت من الإصلاح ضرورة لا بد منها أملاها- فى البداية - حرص بعض السلاطين (مصطفى الثالث 1774-1774، وعبد الحميد الثانى 1774-1779، وسليم الثالث 1789-1807، ومحمود الثانى 1808-1938) على تكوين جيش حديث على الطراز الأوروبى، أو ما يسمى "بالنظام الجديد" بدلاً من الجيش الإقطاعى القائم على الإنكشارية. وكلها محاولات كلفت بعض أصحابها (مصطفى الثالث وعبد الحميد الثانى، وسليم الثالث) عروشهم، بسبب ذلك التحالف بين الهيئة العسكرية الإقطاعية والهيئة الدينية، والأخيرة كانت من صنع الدولة العثمانية، فمن المعروف أن الإسلام لم يعرف الكهنوت، ولكن العثمانيين كونوا هيئة دينية إسلامية على رأسها "شيخ الإسلام، والمفتى، وقاضى القضاة، وجيش جرار من مختلف رجال الخدمة الدينية".

المراسيم الإصلاحية

وتحولت الهيئة الدينية إلى مركز قوة تحالف مع الهيئة العسكرية الإقطاعية، ووفقا معا سدا منيعا ضد إصلاح الإدارة العسكرية. وعندما نجح محمود الثانى فى الإستفادة من دروس تابعه والى مصر، محمد على باشا، وكرر "مذبحة القلعة" الشهيرة باقامة مذبحة الإنكشارية فى عام 1826 التى قضت عليهم، سارع رجال الهيئة الدينية بإطلاق اسم "الواقعة الخيرية" على تلك المذبحة وأيدوا السلطان المنتصر. وقبض لخليفته السلطان عبد الحميد أن يضع الأساس القانونى للإصلاح، فى ما عرف بمرسوم "جلخانة" (خط شريف جلخانة) فى بداية عهده. وجاء ذلك المرسوم استجابة لضغوط الدول الأوربية على السلطان لإصلاح الوضع القانونى لرعاية المسحيين واليهود، ففضى ذلك المرسوم بالمساواة التامة بين رعايا الدولة أمام القانون وتنظيم أمورالدولة على أسس جديدة فى جميع الميادين الإدارية والمالية والقضائية والتعليمية. وعزز السلطان عبد الحميد هذا المرسوم بمرسوم أخر أصدره فى عام 1856 فى ظروف حرب القرم، التى ساندته فيها بريطانيا وفرنسا ضد روسيا، فأصدر مرسوما شاملا أكد فيه على ما جاء بالمرسوم الأول، من المساواة التامة بين الرعايا، وألغى الجزية، وأخضع جميع الرعايا على اختلاف دياناتهم للخدمة العسكرية الإجبارية.

وإذا كان المرسوم الأول (العام 1839) لم يتضمن أى إجراءات لتغيير البنية الأساسية، فقد ترتب على المرسوم الثانى (العام 1856) إلغاء نظام الإقطاع وإقرار نظام الطابو الذى يضمن مسح الأرض الزراعية وتمليكها لكل من يثبت حيازته لها من الرعايا، وبذلك تحولت الأراضى الزراعية إلى سلعة قابلة للتداول، وبالتالي يستطيع رأس المال الأجنبى أن يجد ضمانا لما يقدمه من قروض لحائزى الأرض. وبدلا من أن يودى هذا الإصلاح إلى فتح جال العمل أمام رأس المال الأجنبى، ساعد على تركيز الملكية فى أيدى شيوخ العشائر فى العراق والشام، ووسع من دائرة الفقر بتحويل صغار حائزى الأراضى إلى مجرد خدم عند كبار الملاك الذين سجلت الأراضى بأسمائهم، فقد أشبع بين الفلاحين أن تسجيل الأراضى هدفه تجنيدهم وأولادهم فى الجيش وفرض ضرائب باهظة عليهم، ما جعلهم يقبلون أن يقوم الأعيان بتسجيل حيازتهم بأسماء أولئك الأعيان وشيوخ العشائر، بل وكبار التجار فى المدن .

وبقى من ذلك الإصلاح جانبه الإدارى، من حيث تشكيل مجالس ملية لكل طائفة من غير المسلمين، وإقامة مجالس مشورة فى الولايات من الأعيان، يراعى فيها التمثيل الطائفى، وإصدار مجموعة من القوانين الحديثه فى المجالات التجارية والجنائية، وإقامة نظام قضائى حديث، وكان القصد من ذلك إيجاد بديل للقضاء القنصلى الأجنبى، ولكن ذلك النوع من القضاء استمر يمارس النظر

فى الدعوى التى تتعلق بالأجانب أو من يتمتعون بالحماية الأجنبية من رعايا الدولة. واقتصر دور المحاكم الشرعية على النظر فى الموارىث والأحوال الشخصية المتعلقة بالمنازعات الأسرية.

وفى مجال التعليم، قام نظام تعليمى حكومى حديث تمركز فى مجالين: أحدهما عسكري والآخر مدنى، هدفه مد الإدارة والجيش بالكوادر اللازمة لهما وفى حدود حاجة الدولة للعمالة فى كل قطاع، فلم يكن التعليم "خنة" متاحة لرعايا الدولة، وإنما ارتبط القبول بتلك المدارس بما لدى الدولة من وظائف شاغرة. وكان التعليم العسكرى أيسر منالاً فى ولايات العراق والشام من التعليم المدنى الذى كان القبول فيه يتطلب فرزاً اجتماعياً دقيقاً جعله قاصراً على أبناء الأعيان. هكذا ظلت المدارس الدينية الإسلامية تقدم لطلابها الثقافة الدينية التقليدية، اعتماداً على ما كان لها من أوقاف تدر عليها من أبناء الطبقتين الفقيرة والوسطى. وظلت تلك المدارس فى معظمها تقدم تعليماً دينياً لم يتأثر بالاتجاهات الإصلاحية الحديثة، وإلى جانب هذين النظامين قام نظام تعليمى ثالث، قدمته مدارس الإرساليات التبشيرية على اختلاف مذاهبها .

مباينات ثقافية

وهكذا شهد النصف الثانى من القرن التاسع عشر جيلاً من المثقفين العرب تنوعت مصادر ثقافته واختلقت اختلافاً بيناً، فهناك من تلقى التعليم الحكومى فى المدارس العثمانية العسكرية والمدنية حيث كانت المناهج تمزج بين الثقافة الإسلامية والعلوم الأوروبية الحديثة، وهناك من تلقى تعليماً دينياً إسلامياً محضاً، أما الفريق الثالث فيضم من تلقوا ثقافة غربية خالصة. وانعكس ذلك كله على الخيارات السياسية لكل فريق من أولئك المثقفين، فكان الفريق الأول حريصاً على وحدة كيان الدولة العثمانية، مع الدعوة إلى الحكم اللامركزى، وكان الفريق الثانى مؤيداً لفكرة الجامعة الإسلامية، أما الفريق الثالث فخرج منه دعاة القومية العربية والاستقلال عن الدول العثمانية.

غير أن الفريقين الأول والثالث كانا من مؤيدى الحكم الدستورى ومعارضى الحكم الإستبدادى المطلق بحكم تعرفهم إلى الفكر الليبرالى الأوروبى، أما مباشرة من خلال الدراسة فى أوروبا، أو الإطلاع على الفكر السياسى الأوروبى بلغاته الأصلية أو مترجماً إلى العربية. وقد استخدم هؤلاء فى نضالهم ضد الحكم الإستبدادى للسلطان عبد الحميد الثانى وسائل لم تكن معرفة فى الدولة قبل تلك "الإصلاحات"، مثل تكوين الجمعيات السرية فى داخل الولايات وفى عاصمة الدولة، وتكوين الجمعيات العلنية فى العواصم الأوروبية وبخاصة باريس، وكذلك استخدام أسلوب النشرات السرية التى ترسلها الجمعيات الناشطة فى الخارج عبر البريد الأوروبى (الذى لا يخضع للرقابة) إلى من يتولى توزيعها فى الداخل .

وكانت الفكرة القومية والدعوة إليها بين مختلف الأعراق التى تكونت منها الدولة: الأتراك، والعرب، والأرمن، من ثمار تلك "الإصلاحات" وعكست الأطروحات القومية مصادر التأثير الثقافى الأوروبى، فكان هناك من تأثروا بالاتجاه القومى الألمانى (وبخاصة من تلقوا تعليماً عسكرياً لافراد الألمان بالتأثير فى هذا المجال)، ومن تأثر بالاتجاه القومى الفرنسى (وبخاصة من تلقوا تعليماً رسمياً مدنياً أو تخرجوا فى مدارس الإرساليات الكاثوليكية).

ولعب العسكريون من خريجي الملبس العسكرية دوراً بارزاً فى النشاط السياسى المناهض للحكم الإستبدادى، سواء من خلال الجمعيات السرية (بالنسبة إلى الأتراك والعرب على السواء) أم من خلال الإنقلاب العسكرى على نحو ما فعل رجال "جمعية الإتحاد والترقى"

غلاة طافية على السطح

وعلى رغم ما حفلت به الساحة السياسية من حركات ودعوات فى العقود الأخيرة من القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين، فإن تلك الحركات تعكس الطبيعة المحدودة للإصلاح من حيث المردود السياسى، فقد اقتصرت تلك الحركات والدعوات على النخبة المتعلمة من أبناء الطبقة الوسطى الوليدة التى لم تستطع أن تضرب بجذورها فى أعماق المجتمع، وظلت تمثل غللة رقيقة طافية على السطح ربما لأن المثقفين منهم كانوا أما من أبناء الأعيان وكبار ملاك الأراضى الزراعية أو من أبناء التجار وكلا الطرفين

كانت لهما مصالح لا يستهان بها ترتبط بالنظام الإدارى العثمانى ويرأس المال الأوربى الذى تغلغل فى الإقتصاد العثمانى، ومن ثم كانت تحركات المعارضين للنظام الإستبدادى المطالبين بالحكم الدستورى، أو دعاة القومية، محكومة بذلك النسيج المعقد من المصالح الطبقية .

ولعل ذلك يفسر عدم وجود أثر للدورات السياسية التى تبنتها تلك النخبة بين الجماهير الكادحة من الفلاحين والحرفيين والعمال، فلم يحاولوا حشد الجماهير وراءهم أو نشر أفكارهم بينهم، فبدا ما يدعون إليه عند -الجماهير- بمثابة الرطانة الأجنبية غير المفهومة، وربما كان عزوف النخبة المثقفة المتأثرة بالفكر الغربى عن حشد الجماهير وراءها أو حتى التفكير فى ذلك مرده إلى استعلائها على الجماهير، فحرمت نفسها من الإرتكاز إلى قاعدة تدعم دعاواها السياسية .

وبذلك ظلت ساحة العمل بين الجماهير وفقاً على دعاة الجامعة الإسلامية ممن تلقوا ثقافة إسلامية تقليدية فى المدارس الدينية، فوجهوا خطابهم السياسى إلى الجماهير من فوق منابر المساجد واستمدوا قوتهم من تأييد الجماهير لهم.

وأصبح المجال أمامهم رخباً لتجريح من يدعون إلى الليبرالية أو القومية، وبخاصة أن هؤلاء عولوا كثيراً على مساندة الدولة الأوربية (بريطانيا عند البعض وفرنسا عند البعض الآخر) لهم لدعم مشروعهم السياسى وتحقيقه .

لقد جاء الإصلاح العثمانى مبسراً يعالج أعراض التخلف من دون أن يضع يده على أس الداء وكان التحدى الخارجى، وليس الرغبة الحقيقية فى الإصلاح الداخلى، وراء ما اتخذ من إجراءات لتحقيق هذه الغاية التى خدمت فى النهاية أهداف القوى الأجنبية الدافعة لذلك الإصلاح، فنصبت شبك التبعية على اقتصاد الدولة وأخضعتها لهيمنتها، وأعدت العدة لإقامة "نظام سياسى جديد" فى أعقاب الحرب العالمية الأولى، وضع نهاية للدولة العثمانية وقطع أوصال البلاد العربية، معتمداً على القوى الإجتماعية التى صنعها الإصلاح العثمانى والتى ظلت تحتفظ بهياكلها التقليدية العشائرية والطائفية: ما أثر سلباً على تكوين الجماعة الوطنية فى إطار الدولة القطرية التى أقيمت بعد الحرب العالمية الأولى، وعلى الحركات السياسية بعامة.

<http://www.arabthought.org/node/254>